مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٧/٥/٢١

ثـــورة التصـــحيح ومبـــدأ الشرعيـــة

يجدر بنا أن نشير بادىء ذى بدء الى ان مبدأ الشرعية فى مدلوله العام لا يعنى أكثر من سيادة حكم القانون . وبهذا المبدأ تتميز الحكومة المستبدة ذات النظام البوليسى عن الحكومة غير المستبدة ذات النظام الديمقراطى . فالقانون نظرا لصبغته العامة المجردة وغير الشخصية على حد تعبير كبير أساتذة الفقه الدستورى فى فرنسا العميد دوجى لايعدأداة اعتداء على الحريات العامة .

ومما نريد أن نستطرد فى ضرب الامثلة على الظروف السيئة التى عاشها الشعب أيام بطش مراكز القوى . فان الواقع أكبر دليل على أن مراكز القوى حولت مسار ثورة ٢٣ يولية نحو أهدافها الكبيرة الى اجراءات تقيد ارادة جماهير الشعب فدمغت الكثير من أفراده بالخوف والسلبية واصدار تشريعات متضاربة ومتناقضة ، فساهمت بدورها فى تعطيل مرافق الدولة . وكانت النتيجة الطبيعية لتلك الاوضاع أن وصلت البلاد الى حالة من الجمود وقفت بنا عن التحرك والانطلاق ومسايرة التطور .

ولقد افتتح الرئيس أنور السادات بثورة التصحيح على الصعيد التشريعى فصلا جديدا ومجيدا فى تاريخنا الدستورى بما أنطوت عليه من العمل على ارساء مبدأ سيادة القانون واطلاق الحريات واعزاز كلمة القضاء وكفالة حق التقاضى واسقاط جميع موانع التقاضى . فمن هذه المنجزات يقوم مبدأ الشرعية الدستورية مما أشعر كل واحد منا انه صاحب هذا البلد وشريك فيه ، ولم يعد يحس أى مواطن أنه مغلوب على أمره فى وطنه فحققنا انتصار أكتوبر الخالد ، فغير الموازين العالمية ولايزال يغيرها وغير ما بأنفسنا ولا يزال يغيرها . ومتى كان هذا فان ثورة التصحيح كانت ضرورة لابد منها لاعادة الثقة فى النفوس وتصحيح الاوضاع .

وقيام ثورة التصحيح لا يؤدى بذاته الى سقوط القوانين واللوائح التى خلفتها لنا الشرعية الثورية والاوضاع الاستثنائية وهكذا ورثت مابو مئات من القوانين واللوائح الادارية والقرارات التى تمت صياغتها فى ظل نظام الارادة المستبدة وكان قوامها وضع القيود التى تكفل تدخل السلطة العامة فى كافة مجالات حياتنا . فطبعت حياتنا بطابع الجمود وسلبتها كل حركة تتمشى مع منطق التطور كان من نتائجها شل فاعلية الاجهزة السياسية والادارية ومواقع الانتاج والخدمات وتراكم الازمات والمشكلات . ولهذا صار من المتعين أن تعاد صياغة هذه القوانين واللوائح لمجابهة التبعات المفروضة علينا واذا كان تعديل القوانين واللوائح من عمل السلطة التشريعية والتنفيذية فان الثورة التشريعية لا تقف عندهما بل أن محركها الرئيسى هم الفقهاء . فالتشريعات واللوائح تستمد حدودها وضوابطها من أوضاع المجتمع المتطورة .

ومما لا ريب فيه أن ثورة التصحيح انما قامت من اجل البناء والتعمير والانفتاح والمحافظة على مبدأ الشرعية الدستورية بعد أن حرمت مصر من الاستقرار الشرعى سنوات طويلة ولتحقيق المثل الاعلى للديموقراطية . وبيانا لهذا المعنى قول الرئيس بأنه لا عودة الى الوراء ، ولا عودة الى القيود ، ولا بديل للديمقراطية . وكفالة ذلك كله يكمن فى أن يعمل فقهاء القانون على تحرير القوانين واللوائح من جميع القيود والمعوقات التى فرضتها الارادة المستبدة حتى يمكن أن تؤدى عملا أكثر وانتاجا أكبر . كذلك من الضرورى صياغة القوانين فى صيغ مضبوطة تكفل الحسم وتلائم التطور حتى تكون قادرة على خدمة مبدأ الشرعية ولتساير التطور الذى تحتمه سياسة الانفتاح .

وبذلك يمكن أن تتحرك جماهير الشعب بقوة لتعوض التخلف فى حياتنا وأن تشارك ايجابيا فى بناء مجتمعنا من جديد .

احمد لطفى السيد
مدير الشئون القانونية — مركز السنبلاوين